

السياسات العمومية التربوية

المجال الرابع

الحصة 17 : مستويات تقييم منظومة التربية والتكوين



مقدمة

تعتبر منظومة التربية والتكوين من أهم الأنظمة الاجتماعية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الشاملة، إذ تسهم في تكوين الموارد البشرية وتنمية القدرات الفكرية والعلمية للمجتمع. غير أن نجاح هذه المنظومة لا يتحقق فقط بوضع السياسات التعليمية، بل يتطلب أيضاً آليات دقيقة للتتبع والتقييم من أجل قياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة وتصحيح الاختلالات.

ومن هنا تبرز أهمية تقييم منظومة التربية والتكوين باعتباره أداة استراتيجية لتحسين جودة التعليم، وترشيد التدبير التربوي، وضمان فعالية الإصلاحات التعليمية.

وقد تبنت عدة دول، من بينها المغرب، نظاماً متعدد المستويات لتقييم المنظومة التربوية، تشرف عليه مؤسسات وطنية مثل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى جانب مختلف الفاعلين التربويين

مفهوم تقييم منظومة التربية والتكوين

يقصد بتقييم منظومة التربية والتكوين:

عملية منهجية منظمة تهدف إلى جمع المعطيات الكمية والنوعية حول مختلف مكونات النظام التعليمي، وتحليلها من أجل قياس مدى تحقيق الأهداف التربوية وتحسين جودة الأداء التربوي والتدبيري.

ويشمل التقييم عدة جوانب مثل:

- . جودة التعلّمات
- . فعالية التدريس
- . كفاءة التدبير الإداري
- . نجاعة السياسات التعليمية
- . مردودية المؤسسات التعليمية

أهداف تقييم المنظومة التربوية

يهدف تقييم منظومة التربية والتكوين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، منها:

- قياس جودة التعلّيمات ومدى اكتساب المتعلمين للكفايات.
- تتبع تنفيذ السياسات التعليمية والبرامج الإصلاحية.
- تشخيص الاختلالات التربوية داخل المنظومة.
- تحسين الحكامة التربوية وترشيد التدبير.
- اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة.
- تحقيق مبدأ المحاسبة والشفافية داخل المؤسسات التعليمية.

مستويات تقييم منظومة التربية والتكوين

يتم تقييم المنظومة التربوية عبر عدة مستويات متكاملة ومتراصة، ويمكن تصنيفها إلى أربع مستويات رئيسية:

أولاً: التقييم على المستوى الوطني (التقييم الاستراتيجي)

تعريفه

هو تقييم شامل يهتم السياسات العمومية في مجال التعليم والاختيارات الاستراتيجية للدولة.

الجهات المكلفة به

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

وظائفه

- . تقييم الإصلاحات التربوية الكبرى
- . تحليل مؤشرات أداء المنظومة التعليمية
- . تقديم التوصيات لصناع القرار

أدواته

- . التقارير الوطنية حول التعليم
- . الدراسات الإحصائية
- . المقارنات الدولية

أمثلة على التقارير

- تقارير تقييم تنفيذ:
الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030

ثانيًا: التقييم على المستوى الجهوي والإقليمي

تعريفه

هو تقييم يركز على مدى تنفيذ السياسات التعليمية على مستوى الجهات والأقاليم.

الجهات المسؤولة

- . الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
- . المديرات الإقليمية

أهدافه

- . تتبع تنفيذ البرامج التعليمية
- . تحليل مؤشرات التمدرس
- . تقييم فعالية التخطيط التربوي

أدواته

- . لوحات القيادة التربوية
- . التقارير الإحصائية الجهوية
- . معطيات الخريطة المدرسية

مؤشرات التقييم

- . نسبة التمدرس
- . نسبة الهدر المدرسي
- . نسب النجاح
- . معدل التأطير التربوي

ثالثاً: التقييم على مستوى المؤسسة التعليمية

تعريفه

هو تقييم الأداء التربوي والتدبيري داخل المؤسسة التعليمية.

الجهات المسؤولة

- . مدير المؤسسة
- . هيئة التفتيش التربوي
- . المجالس التربوية
- . الفرق التربوية

أهدافه

- . تحسين جودة التعليمات
- . تطوير الأداء التربوي
- . دعم مشروع المؤسسة

أدواته

- . مشروع المؤسسة
- . تقارير المجالس التربوية
- . تقارير التفتيش
- . تحليل نتائج التلاميذ

1.التقييم التربوي

يتعلق بجودة التدريس والتعلم.

2.التقييم الإداري

يشمل التدبير الإداري والتنظيمي للمؤسسة.

3.التقييم البيداغوجي

يركز على طرائق التدريس والأنشطة التعليمية.

رابعاً: تقييم التعلّات (تقييم المتعلمين)

تعريفه

هو عملية قياس مدى اكتساب المتعلمين للمعارف والكفايات والمهارات.

أنواعه

1. التقييم التشخيصي

يتم في بداية التعلم لتحديد مستوى المتعلمين.

2. التقييم التكويني

يرافق عملية التعلم ويهدف إلى تحسينه.

3. التقييم الإجمالي

يتم في نهاية التعلم لقياس مدى تحقيق الأهداف التعليمية.

أدوات التقييم

- . الفروض والاختبارات
- . المراقبة المستمرة
- . العروض الشفوية
- . الامتحانات الإشهادية

5. مؤشرات تقييم منظومة التربية والتكوين

تعتمد عملية التقييم على مجموعة من المؤشرات، منها:

مؤشرات الولوج

- . نسب التمدرس
- . نسب التغطية المدرسية

مؤشرات الجودة

- . مستوى التحصيل الدراسي
- . اكتساب الكفايات الأساسية

مؤشرات النجاعة

- . نسب النجاح
- . نسب التكرار

مؤشرات الإنصاف

- . الفوارق بين الوسط القروي والحضري
- . تكافؤ الفرص بين الجنسين

6. أهمية تقييم منظومة التربية والتكوين

يساهم التقييم في:

- تحسين جودة التعليم
- دعم اتخاذ القرار التربوي
- تطوير السياسات التعليمية
- تعزيز الحكامة الجيدة
- تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص

7. إكراهات تقييم المنظومة التربوية

رغم أهميته، يواجه التقييم عدة تحديات، من أبرزها:

- ضعف ثقافة التقييم داخل المؤسسات
- نقص المعطيات الدقيقة
- محدودية استثمار نتائج التقييم
- تفاوت الإمكانيات بين الجهات

8. خاتمة

إن تقييم منظومة التربية والتكوين يمثل أداة أساسية لضمان جودة التعليم وتحقيق فعالية الإصلاحات التربوية. ويتطلب ذلك اعتماد نظام تقييم متكامل يشمل مختلف مستويات المنظومة التعليمية، من المستوى الوطني إلى مستوى المتعلم، مع استثمار نتائجه في تطوير السياسات التعليمية وتحسين جودة التعليمات.

أصدرت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بشراكة مع منظمة اليونسيف تقريراً بعنوان:

"تقييم التعليم الأولي بالمغرب" (نونبر 2025).

في ما يلي ملخص التقرير:

تقرير تقييم التعليم الأولي بالمغرب: نحو نموذج مؤسساتي موحد ومستدام

يعد هذا التقرير وثيقة مرجعية تقيم مسار تعميم وتطوير التعليم الأولي منذ انطلاق البرنامج الوطني سنة 2018،

معتمداً على أدوات قياس دولية لتقييم جودة بيئات التعلم ونواتجها لدى الطفل المغربي.

أولاً: المتغيرات الكمية والجهود المبذولة.

الدينامية المالية: رصد التقرير تطوراً ملموساً في الاعتمادات المرصودة، حيث بلغت ميزانية التعليم الأولي

حوالي 12.3% من إجمالي نفقات وزارة التربية الوطنية لعام 2022، مما يعكس إرادة سياسية قوية لمأسسة هذا

السلك.

أولاً: الولوج والتعميم:

سجل التقرير تقدماً مطرداً في نسب التمدرس، مع التركيز على تقليص الفوارق في الولوج بين الأوساط السوسيو-اقتصادية المختلفة.

ثانياً: الخلاصات التقنية (مؤشرات الجودة)

التفاوتات المجالية: لا تزال "العدالة المجالية" تشكل تحدياً، حيث تبرز فجوات نوعية بين الوسطين القروي والحضري، وبين أنماط التدبير (عمومي، شراكة، خصوصي، وغير مهيكلي).

البيئة التعليمية: أشار التقرير إلى حاجة ماسة لتأهيل الفضاءات الفيزيائية؛ حيث يفتقر 59% من الأطفال لمساحات خارجية كافية للعب الحر، وهو عنصر حيوي في النمو المعرفي والوجداني في هذه المرحلة.

لكفايات الأساسية: كشفت النتائج عن تفاوت في مستوى الكفايات، مع تسجيل ضعف نسبي في "المهارات القرائية المبكرة"، مما يستوجب مراجعة لآليات التنزيل البيداغوجي.

الرأس مال البشري: ركز التقرير على ضرورة "المهنة"؛ فرغم شباب الأطر التربوية، فإن 63% منهم يفتقرون لتكوين متخصص في مجال حماية الطفولة، مما يضع التكوين المستمر كأولوية قصوى.

ثالثاً: التوصيات الاستراتيجية للمخططين والمدبرين

حوكمة المنظومة: الانتقال من تعددية النماذج إلى "نموذج تدييري موحد" يضمن تكافؤ الفرص والجودة المعيارية في كافة الوحدات.

الاستدامة المالية: وضع نظام تمويلي مستقر وشفاف، يعزز من أدوار الجماعات الترابية والشركاء المؤسستين في صيانة وتجهيز الوحدات.

مأسسة التكوين: وضع "نظام أساسي" مهني للمربيين والمربين، وربط التكوين الأساسي بالاحتياجات الميدانية لضمان جودة التفاعل التربوي.

الشمولية والإنصاف: تعزيز ولوج الأطفال في وضعية إعاقة، وتكييف المناهج والبيئات المدرسية لتستوعب التنوع السوسيو-مجالى.

الاستمرارية البيداغوجية: مأسسة التنسيق بين التعليم الأولي والسلك الابتدائي لضمان انتقال سلس وتراكمي للتعلّيمات. ختاماً: إن الانتقال من مرحلة "التعميم الكمي" إلى مرحلة "تجويد المخرجات" يتطلب رؤية مندمجة، تعتمد على المعطيات الميدانية وتضع مصلحة الطفل الفضلى في قلب القرار التربوي.

مشروع نجاعة الأداء لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم سنة 2026

يقدم مشروع نجاعة الأداء لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم سنة 2026 وثيقة مرجعية تبرز توجهات القطاع في ارتباطها بتنفيذ قانون المالية وتفعيل البرامج المهيكلة للإصلاح التربوي.

ويعرض المشروع الخطوط الكبرى للإستراتيجية المعتمدة من خلال ربط الأهداف التربوية بالبرمجة الميزانية ومؤشرات قياس الأداء، بما يسمح بتتبع تنفيذ السياسات العمومية وتقييم نجاعة البرامج والمشاريع التربوية.

وتتمحور مضامين الوثيقة حول عدد من المحاور الأساسية، من أبرزها توسيع العرض التربوي وتحسين ظروف التمدرس، تسريع تعميم التعليم الأولي، الارتقاء بجودة التعلّيمات، وتعزيز الحكامة والنجاحة في تدبير الموارد. كما يقدم عرضاً للاعتمادات المالية المرتقبة لسنة 2026 وتوزيعها حسب البرامج والمشاريع، إضافة إلى البرمجة الميزانية متعددة السنوات والتوزيع الجهوي للاعتمادات. وتتيح هذه الوثيقة قراءة تركيبية لكيفية ترجمة التوجهات الإستراتيجية للقطاع إلى برامج عملية ومؤشرات قابلة للتتبع، بما يعكس أولويات السياسة التعليمية خلال المرحلة المقبلة

التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الانسان عن التعليم بالمغرب

تثير بعض التقارير الوطنية التي تتناول وضعية التربية والتكوين نقاشا واسعا حول مدى قدرتها على عكس الواقع الفعلي للمنظومة التعليمية، فبينما لا يمكن إنكار أهمية هذه التقارير في تسليط الضوء على الاختلالات البنيوية والتحديات التي مازالت تعيق تحقيق مدرسة منصفة ذات جودة ، فإن القراءة التي تقدمها تبقى أحيانا قراءة معيارية تركز أساسا على إبراز الفجوات بين الوضع القائم والأهداف المعلنة للسياسات العمومية.

غير أن هذا النوع من المقاربات قد يظل جزئيا عندما يعتمد أساسا على مؤشرات وطنية مجمعة، دون تفكيكها ترايبا حسب الجهات والأقاليم. فالمعدل الوطني، رغم أهميته، قد يخفي تفاوتات مجالية كبيرة داخل المنظومة، وهو ما يشير إليه في تحليل السياسات العمومية بإشكالية المتوسطات المضللة، حيث قد تُخفي نجاحات تحققت في بعض المجالات أو الجهات، كما قد لا تظهر بوضوح حدة الاختلالات في مجالات أخرى.

كما أن الاقتصار على قراءة المؤشرات في بعدها الكمي العام قد يُغفل أحيانا الديناميات الإصلاحية الجارية المرتبطة بتوسيع العرض المدرسي، وتحسين البنيات التحتية، وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي والتربوي، وهي مجهودات تظهر آثارها عادة على المدى المتوسط وليس بشكل فوري في المؤشرات الإحصائية.

إن تقييم السياسات التعليمية يظل ضرورة أساسية لتجويد الأداء العمومي، غير أن هذا التقييم يكتسب مصداقيته الكاملة عندما يجمع بين تشخيص موضوعي للاختلالات البنيوية وقراءة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات المجالية وسياق تنزيل الإصلاحات. فالتشخيص الدقيق والمتوازن، المبني على تحليل متعدد المستويات للمؤشرات، يظل المدخل الحقيقي لفهم واقع المدرسة المغربية وبناء سياسات تعليمية أكثر نجاعة وإنصافا.

شكرا على حسن تطبيعكم